

محضر الجلسة الخامسة عشر

من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في 20/ربيع الآخر/ 1436 هجرية، الموافق 2015/2/10 ميلادية.

كتاب معالي وزير العمل ووزير النقل رقم (3075) تاريخ 2013/5/29، جواباً على السؤال رقم (558)، والمقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سعادة الرئيس، الزملاء المحترمين والأخوات الفاضلات.

سؤالي كان عن قيام ممثلة مكتب الملكية الأردنية في تل أبيب بالمشاركة بمؤتمر للصهاينة يُسمى (قمة القدس السياحي الدولي)، إضافة إلى وجود شعارات الملكية مع الراعيين للمؤتمر، وأنا يا سيدي أرى أن إجابة الحكومة كانت كافية، لأنها أوردت أنه لا يوجد للملكية مكتب وإنما يتم التعامل من خلال مكتب سياحة إسرائيلي، وإنما بصدد مراجعة العلاقات مع هذا المكتب، ولكن وهنا من خلال إجابة الحكومة، أود التأكيد أنني ضد أي علاقة مع الصهاينة، وضد أي اتفاقيات معهم، وهنا أثير قضية وهي العلاقات مع أهلنا بفلسطين التاريخية، بمعنى إذا كانت الملكية الأردنية مضطرة للتعامل مع مكتب في تل أبيب للسياحة والسفر، فلماذا لا يكون مع مكتب عربي يكون أصحابه من فلسطين؟

أيها الإخوة، إن أهلنا بفلسطين التاريخية التي احتُلت عام 1948 يجب التواصل معهم، فهم اليوم يُقاومون الصهاينة المحتلين، ويُساندون أهلنا بالقدس، ويُدافعون عن الأقصى، فهم مُرابطون بالمسجد الأقصى، وصامدون في عكا، وحيفا، ويافا، واللد، والناصرية، وبئر السبع، وقرى المثلث، وصمودهم مذل، ولكن للأسف أمتنا العربية غائبة عنهم، وتركتهم وحدهم ولكنهم صمدوا، لذلك التواصل معهم أمرٌ ضروري بكل المجالات لتعزيز صمودهم، لأنهم دائماً يقولون للمحتلين (إنّ باقون ما بقي الزعتر والزيتون)، وأنا أكتفي بالإجابة، وأطالب

الملكية أن تتعاون مع مكتب عربي إن كان ولا بد من التعاون مع مكتب بتل أبيب، والسلام عليكم.

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة الرئيس، الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأتحدث عن قضية الأسعار، لأن قضية الأسعار اليوم باتت تؤرق شعبنا، فالأسعار مرتفعة بشكل جنوني، ولا حسيب أو رقيب على الأسعار وعلى الأسواق، كل شيء ارتفع قبل عام بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك، ولكنه لم ينخفض بعد إن انخفض النفط، على الحكومة أن تعمل من أجل تخفيض أسعار السلع والموصلات، نريد حلولاً عملية لقضية الارتفاع الجنوني للأسعار، ولا نريد تصريحات من الحكومة لا تُغير من واقع الغلاء شيء، فالأسعار أيها السادة لا زالت مرتفعة، ولا رقيب عليها، إن الحكومة غائبة عن الأسواق لدرجة أن كل شيء ارتفع قبل عام بسبب ارتفاع النفط، ولم ينخفض بعد انخفاض النفط، نريد معادلة واضحة للأسعار، وخاصة المرتبطة بأسعار النفط، لكبح غول ونار ارتفاع الأسعار، نريد رقابة على الأسواق من قبل الحكومة لمنع الاحتكار والغلاء الفاحش، وحتى يتم ضبط رفع الأسعار.

القضية الأخرى، قبل ثلاثة أشهر اتخذت الحكومة قراراً باستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، احتجاجاً على الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى، والجميع من نواب وأحزاب وكل أبناء شعبنا دعموا الحكومة بهذا القرار، إلا أن الحكومة انقلبت على قرارها وأعادت السفير إلى تل أبيب، وهنا أتساءل، هل توقفت الاعتداءات على المقدسات؟ بل إن الاعتداءات زادت، والمحتلين يرتكبون أبشع الفضائح والمضايقات بحق أبناء الشعب، لذلك نطالب بالتراجع، وإعادة السفير الأردني، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.